

Distr.: General
7 June 2006
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تانو - بوتشوي (كوت ديفوار)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة الصحراء الغربية

مسألة تيمور الشرقية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief,

Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/2000/7)

٢ - بناء على دعوة الرئيس، جلس السيد بخاري (جبهة البوليساريو) إلى مائدة أصحاب الالتماسات.

٣ - السيد بخاري (جبهة البوليساريو): أشار إلى أن السلطة القائمة بالإدارة في عام ١٩٧٥ لم تحترم التعهدات التي قطعتها على نفسها تجاه الأمم المتحدة بأن تواصل عملية إنهاء الاستعمار إلى نهايتها الطبيعية، ولكنها أعطت الإقليم إلى المغرب وموريتانيا فقام البلدان باحتياح الإقليم واحتلاله بالقوة مما يتنافى مع الشرعية الدولية، علما بأن المغرب يستمر في إدامة هذا الوضع. والواقع أن شعب الإقليم لم يقبل قط هذا الوضع الاستعماري، وقاومه للدفاع عن حقه في تقرير المصير المعترف به في قرارات الأمم المتحدة. وبعد مرور ١٦ عاما على الحرب بين البوليساريو والمغرب، اتخذت الأمم المتحدة مبادرة لمواصلة عملية إنهاء الاستعمار حتى نهايتها، وعلى هذا الأساس وضعت خطة التسوية برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٩٨، وقد قبلها الطرفان ووافق عليها مجلس الأمن للأمم المتحدة في قراره ٦٥٨ (١٩٩٠) و ٦٩٠ (١٩٩١). وهدف هذا التقرير هو السماح للشعب الصحراوي بممارسة حقه غير القابل للتصرف من خلال استفتاء تقوم بتنظيمه والإشراف عليه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية.

٤ - غير أن الأمم المتحدة لم تنجح في الحصول على التعاون الصادق من السلطة القائمة بالاحتلال، المغرب، وتم تأجيل الاستفتاء سنة تلو السنة. وفي نهاية عام ١٩٩١، عدل الأمين العام الخطة من طرف واحد لتلبية طلب المغرب

بإضافة معايير جديدة تتعلق بتحديد هوية الناحيين، لكي يؤكد الاستفتاء احتلال الإقليم من خلال الغش في إعداد قوائم الناحيين. وعلى الرغم من أن جبهة البوليساريو قبلت في نهاية المطاف المعايير الجديدة، توقفت العملية تماما في عام ١٩٩٦، مع ما ينطوي على ذلك من إمكانية استئناف الصراع المسلح. ورغم كل هذا، قررت جبهة البوليساريو أن تضع ثقتها في قدرة الأمم المتحدة على إخراجنا من المأزق.

٥ - وفي عام ١٩٩٧، برزت إمكانيات جديدة لتنفيذ خطة التسوية، وجاء ذلك نتيجة تدخل الأمين العام الجدي كوفي عنان ومبعوثه الخاص، جيمس بيكر، وقدمت جبهة البوليساريو تنازلات من أجل تحقيق هذا الهدف. وأدى ذلك إلى اتفاقات هيوستون، التي حلت بشكل نهائي مشكلة وضع قائمة للناحيين، ذلك أن هذا هو مفتاح نجاح الاستفتاء. غير أن الوقائع أظهرت أن المغرب وافق على إجراء الاستفتاء على أمل أن تضفي الأمم المتحدة طابع الشرعية على الغش. فقدّم المغرب قائمة تتضمن ١٨٠.٠٠٠ مواطن مغربي لم تطأ قط قدمهم أرض الصحراء الغربية لضّمهم إلى الناحيين.

٦ - وقال إن الأمم المتحدة انتهت من حصر الناحيين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، مما حلّ المشكلة الأساسية التي أثارها المغرب لتأخير الاستفتاء. وعليه، ليس هناك من سبب لعدم إجراء الاستفتاء خلال عام ٢٠٠١. ولكن عندما تبين للمغرب أن قائمة الناحيين لا تتفق مع حساباته ومع الأمل في إضفاء الشرعية على الاحتلال، عاد المغرب إلى عرقلة عملية الاستفتاء من خلال تقديم آلاف الطعون وفرض شروط تعجيزية لا تتفق مع اتفاقات هيوستون ومع ما تم التوصل إليه من اتفاق متفاوض عليه من خلال الأمم المتحدة حول هذه النقطة في أيار/مايو ١٩٩٩.

٧ - إن الطريقة الغربية التي تحاول بعض مراكز النفوذ فرضها على الأمم المتحدة بالاتفاق مع السلطة القائمة

الأمم المتحدة وجبهة البوليساريو. وفيما يلي موقف جبهة البوليساريو الذي تم شرحه بوضوح في المذكرة التي تم تقديمها إلى السيد بيكر وتم تقديم نسخة منها إلى اللجنة الخاصة: إن مسألة الصحراء الغربية تتعلق بإنهاء الاستعمار وأصدرت الجمعية العامة بشأنها القرار ١٥١٤ (د-٢٥) فضلا عن قرارات عديدة وقرارات صادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية، بالإضافة إلى الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، وكلها تؤكد أن للشعب الصحراوي الحق في تقرير المصير والاستقلال وأنه يجب أن يمارس هذا الحق من خلال استفتاء عادل وحر. ويستطيع المجلس، إذا رغب، أن يسحب صك تنفيذ خطة التسوية التي وضعتها الجمعية العامة وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ولكن ليست له الصلاحية القانونية لتغيير طبيعة المشكلة التي ستظل تتعلق بإنهاء الاستعمار إلى أن يتمكن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير. لقد تم إحراز تقدم هام في تطبيق خطة التسوية، لا سيما فيما يتعلق بإنهاء المرحلة الأساسية المتمثلة في حصر الناحيتين، وعليه هناك من الأسباب التي تدعو إلى المضي قدما لا إلى التراجع. وإن المسائل التي تعرقل الإنجاز السريع للعملية يمكن أن تُحل إذا قررت الأمم المتحدة أن تنحو هذا المنحى. وتعيد جبهة البوليساريو تأكيد تمسكها القوي بخطة التسوية، وترفض بنفس القوة كل محاولة تهدف إلى عدم تطبيقها.

١٠ - إن خطة التسوية تتيح فرصة فريدة للتوصل إلى حل عادل ونهائي للتزاع في الصحراء الغربية، وهي الخطة الوحيدة التي يمكن أن تحقق ذلك. لقد كرست الأمم المتحدة ١١ سنة من الجهود المتواصلة وأكثر من ٦٠٠ مليون دولار لحل النزاع وإن مصداقيتها في الميزان. وترى جبهة البوليساريو أن الفرصة ما زالت متاحة لتوجيه الخطة في الاتجاه السليم، فتناشد الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لتطبيقها.

بالاحتلال تدعو إلى الاعتقاد بأن هناك محاولة لإرغام المجتمع الدولي على التخلي عن خطة السلام وإحلال "طريقة ثالثة" محلها فيتخلى الشعب الصحراوي بدوره عن حقه في الاستقلال ويقبل أن تكون الصحراء الغربية أرضا مغربية. يترتب على الحيلة التي يؤيدها عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة أن إنهاء استعمار الصحراء الغربية لن يتم من خلال ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير وعلى أساس مبادئ الأمم المتحدة. من أجل تبرير هذه الطريقة الجديدة، التي لا يمكن تبريرها والتي تشكل إهانة لكرامة وحقوق الشعب الصحراوي، قدم الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وشباط/فبراير ٢٠٠٠، تقارير غريبة إلى مجلس الأمن تركز على أنه لا يمكن تحقيق فكرة الاستفتاء إلا بعد مرور ثلاث سنوات بسبب عدد الطعون الهائل الذي قدمه المغرب، ولأنه لا يمكن، على كل حال، إرغام المغرب على قبول نتائج الاستفتاء.

٨ - تعتقد جبهة البوليساريو أن مشكلة الطعون يمكن حلها شريطة ألا تتخلى الأمم المتحدة عن تعهداتها بتنظيم الاستفتاء. فمن الناحية العملية يمكن النظر في الطعون خلال سبعة أشهر. وعلى الرغم من أن خطة التسوية لا تتضمن آلية ترغم الطرف المتمرد على احترام نتائج الاستفتاء، ينبغي ألا يشكل ذلك عقبة لا يمكن التغلب عليها. فميثاق الأمم المتحدة يعطي مجلس الأمن سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لإرغام على احترام نتائج أي تصويت بوصفه خاتمة عملية قامت بها الأمم المتحدة من أجل استتباب السلام والأمن الدوليين. وإذا دعت الحاجة يستطيع مجلس الأمن اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق.

٩ - أكد الاجتماع الذي عُقد في لندن في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ تحت رعاية السيد بيكر الأسلوب الغريب المذكور آنفا. فالحملة الصحفية التي شنّها المغرب لإبراز محاسن "الطريقة الثالثة" المزعومة خلقت بلبلة فيما يتعلق بموقف

١١ - انسحب السيد بخاري.

١٢ - الرئيس: قال إن اللجنة الخاصة قررت اعتبار أن النظر في هذا البند قد انتهى وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة من أجل تسهيل دراسة المسألة على اللجنة الرابعة.

١٣ - وقد تقرر ذلك.

مسألة تيمور الشرقية (A/AC.109/2000/12)

١٤ - السيد سانتانا (المراقب عن البرتغال) قال إن اجتماعات اللجنة الخاصة، أثناء الـ ٢٤ سنة التي دام فيها احتلال إندونيسيا غير الشرعي لتيمور الشرقية، سمحت بتعزيز الحجج التي تؤيد حق تقرير المصير وإبراز القلق الذي تسببه انتهاكات حقوق الإنسان ومعاناة السكان. وتعرب السلطات البرتغالية عن شكرها لأصحاب الالتماسات الذين ساعدوا على مدى السنوات على توعية المجتمع الدولي بالوضع الصعب لشعب تيمور الشرقية، وبذلك كان لهم دور حاسم في إيجاد حل سياسي للأزمة.

١٥ - وعلى الرغم من أن البرتغال لم تتمكن من ممارسة مهامها بوصفه القوة القائمة بالإدارة في تيمور الشرقية بعد الاحتلال غير الشرعي للإقليم في عام ١٩٧٥، إلا أنها تعاونت دائما مع اللجنة الخاصة، مقتنعة بأن حلا سياسيا وحده يضع في الاعتبار الأمان الشرعية لشعب تيمور الشرقية يمكن أن يضع حدا لهذه المشكلة الخطيرة، وعلى هذا الأساس شاركت البرتغال في المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك اعتمدت البرتغال دائما على حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير المنصوص عليه في القانون الدولي والمعترف به في مختلف قرارات الأمم المتحدة التي أدانت الاحتلال غير الشرعي للإقليم.

١٦ - وفي عام ١٩٩٩، أعلن الرئيس السابق حبيي تغييرا جوهريا في سياسة إندونيسيا تجاه تيمور الشرقية فاعترف بأن

للسكان الحق في الإعراب عن رأيهم فيما يتعلق بمستقبل الإقليم وبذلك أصبح ضمّ تيمور الشرقية إلى إندونيسيا لم يعد أمرا لا رجعة فيه. وقد تقدمت بسرعة المفاوضات التي تجرى تحت رعاية الأمم المتحدة وأدت إلى اتفاق تم التوقيع عليه في نيويورك في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، وبموجبه تكلف البرتغال وإندونيسيا الأمم المتحدة بتنظيم انتخابات شعبية يختار بموجبها شعب تيمور الشرقية بين استقلال ذاتي خاص داخل جمهورية إندونيسيا أو مرحلة انتقالية نحو الاستقلال تحت إشراف الأمم المتحدة.

١٧ - وأضاف أن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، التي أنشئت في عام ١٩٩٩ والتي تم نشرها بعد هذا التاريخ بفترة وجيزة أنجزت مهامها باستقلال واحتراف كبيرين. وعلى الرغم من أن التصويت كان عليه أن يتم في جو مشوب بالتوتر والعنف والترهيب بسبب الميليشيات التي تؤيد الانضمام إلى إندونيسيا بدعم من بعض قطاعات القوات المسلحة، توجّه ٩٨ في المائة من الناخبين المسجلين إلى أماكن الاقتراع وتمخضت عن ذلك التصويت نتيجة لا لبس فيها إذ إن ما يقرب من ٨٠ في المائة في الناخبين صوتوا من أجل الاستقلال.

١٨ - وبسبب الفوضى والعنف اللذين سادا انتقاما لنتيجة التصويت المؤيدة للاستقلال، وذهاب آلاف الأشخاص إلى تيمور الغربية، استسلمت حكومة إندونيسيا، التي لم تعد قادرة على السيطرة على الوضع، للضغط الدولي وقبلت المساعدة المقدمة إليها. وهكذا فإن مجلس الأمن في قراره ١٢٦٤ (١٩٩٩) شكّل القوة الدولية في تيمور الشرقية تحت قيادة أستراليا التي أعادت الظروف الأمنية اللازمة لكي تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة تنفيذ ولايتها في الإقليم. وبموجب القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩)، شكل مجلس الأمن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لإدارة الإقليم طالما استمرت الفترة الانتقالية التي ستنتهي بالاستقلال.

والمتمثلة في إعطاء مزيد من السلطة لسكان تيمور الشرقية الذين يقتصر تمثيلهم اليوم في المجلس الاستشاري الوطني في مجال القرارات الحكومية ومجال الإدارة العامة، ذلك أن المشاركة الشعبية في عملية التعمير والإنعاش ستسمح بنقل المسؤوليات بصورة تدريجية وبدون عراقيل من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى شعب تيمور الشرقية.

٢٢ - ومضى يقول إنه ينبغي أيضا إعطاء الأولوية لتعريف الأهداف من أجل إنشاء دولة قائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، أي إنشاء جميع المنظومات (في مجال التعليم والصحة والقضاء والدفاع والأمن) اللازمة لتقوم الدولة بوظيفتها بشكل طبيعي؛ وتطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة تسمح بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوازن الميزانية؛ وتعجيل العملية السياسية الداخلية (المصالحة، وتشكيل الأحزاب السياسية، وعقد انتخابات حرة وسليمة)؛ وترسيم حدود آمنة وحمايتها. وعلى كل حال، يستحسن أن تتعاون إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وسكان تيمور الشرقية والمجتمع الدولي، إذ يعتمد أمن الحدود إلى حد كبير على إندونيسيا ولن تنتهي حالة عدم الاستقرار المستمرة إلا إذا تم وضع حد لأعمال العنف التي تقوم بها الميليشيات وتم إرغامها على الانسحاب إلى تيمور الغربية.

٢٣ - ومما لا شك فيه أن المصالحة الوطنية لن تصبح ممكنة إلا إذا تم إيجاد حل لمشكلة اللاجئين وإلا إذا تم تقديم من ارتكبوا الفظائع السنة الماضية للعدالة. ومما لا غنى عنه في هذا الصدد الاعتماد على تعاون إندونيسيا. وتؤيد البرتغال الجهود التي تبذلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وزعماء تيمور الشرقية، وجاكرتا.

٢٤ - وقال أنه قد يكون من المفيد أن تحدد الأطراف المعنية في الوقت المناسب تاريخا لعقد الانتخابات وإعلان الاستقلال. ومن المناسب أيضا إيجاد حل وسط بين المهلة

١٩ - وعلى الرغم من أنه يمكن اعتبار أن العمل الذي أنجزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تحت إدارة سيرجيو فييرا دي ميلو الرشيدة، الممثل الخاص للأمين العام، كان ناجحا لأكثر من سبب - إذ سمح بالمحافظة على السلام بالإضافة إلى تحسّن الوضع الإنساني تحسنا كبيرا - لا يزال يتعين القيام بالمهمة الشاقة المتمثلة في إعادة بناء الهياكل الأساسية، وإنعاش الاقتصاد، وإرساء الهياكل السياسية والاجتماعية اللازمة لدولة ديمقراطية حديثة.

٢٠ - ومن أجل تحقيق هذه الغاية، يتعين على الأمم المتحدة أن تعزز العمل الذي تقوم به في تيمور الشرقية وتعجل الآليات التي تستخدمها لتلبية احتياجات وأمان السكان من خلال إيجاد القدرات الضرورية. أما المانحون الدوليون فيجب عليهم أن يستمروا في تقديم الأموال التي تعهدوا بتقديمها إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والبنك الدولي والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، تعرب البرتغال عن سرورها للنتائج التي توصل إليها اجتماع المانحين المنعقد في حزيران/يونيه في ليشبون، حيث أكد المشاركون فيه عزمهم على المساهمة في نجاح العملية واتفقوا على ضرورة تعزيز التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، لا سيما من خلال اتصالات أوثق وتبادل المعلومات من أجل تنفيذ البرامج. ولم تقتصر البرتغال على تأييد البحث عن حل سياسي لمسألة تيمور الشرقية، بل ساهمت ماليا في التعمير بأساليب متعددة الأطراف وثنائية. وفي عام ١٩٩٩ قدمت البرتغال ٥٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وسوف نساهم بمبلغ مماثل في عام ٢٠٠٠ وفي السنتين التاليتين، بالإضافة إلى الأموال المخصصة للعنصرين العسكري والأمني في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

٢١ - وأضاف أن البرتغال تؤيد الفكرة التي تم عرضها أثناء المشاورات المعقودة بين فييرا دي ميلو وشانانا غوزماو

هذه الممارسة أصبحت مبدأ راسخاً تتبعه الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

٢٨ - ومما يبعث على الاطمئنان أنه يتم النظر في إمكانية توظيف عدد أكبر من التيموريين في مناصب تقنية وسياسية في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، كما طلب سيرجيو فييرا دي ميلو في مجلس الأمن، ذلك أنه فيما عدا استثناءات قليلة لم يتعامل التيموريون الشرقيون خلال الأشهر الثمانية الماضية إلا مع خبراء دوليين ليست لديهم الخبرة والتدريب الكافيين، ولا يعرفون الإقليم معرفة جيدة، ولا يقدرون احتياجات السكان، ولا يهتمون بتعديل أفكارهم المسبقة. والوضع يتفاقم بمقدار ما تقل رغبة الأجانب في العمل في تيمور الشرقية.

٢٩ - لقد وضع الاتحاد والمنظمات غير الحكومية المحلية خطة اسمها "النمش معا" وهدفها توثيق الصلات بين المنظمات الدولية والشعب التيموري، وزيادة مشاركته في تعمير البلد، وتشجيع العمل الديمقراطي والشفافية لعملية التنمية، وتحسين الاتصالات بين مجتمع تيمور الشرقية والمؤسسات الدولية التي تساعد. والهدف الآخر الذي تسعى هذه المنظمات إلى تحقيقه يتمثل في تشجيع الأمم المتحدة على ضم عناصر القوات المسلحة لجبهة التحرير الوطني إلى قوات الأمن والشرطة في تيمور الشرقية من خلال الاعتراف بدورهم البطولي وبتضحياتهم أثناء عقود الاحتلال، وبالاعتدال الذي تحلوا به خلال السنة الماضية مما سمح لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، ولما كان يسمى بالقوة الدولية في تيمور الشرقية المعروفة اليوم باسم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بالعمل دون الوقوع بين نارين. ويرحب الاتحاد بالمساعدة الإنسانية التي منحتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى القوات المسلحة لجبهة التحرير الوطني.

اللازمة لإيجاد الظروف الملائمة لتشكيل حكومة مستقلة للدولة الجديدة وضرورة عدم إطالة فترة إدارة الأمم المتحدة.

٢٥ - وأضاف أن اللجنة الخاصة ساهمت بشكل ملحوظ في توعية المجتمع الدولي فيما يتعلق بحق تيمور الشرقية في تقرير المصير، وقد ساهم في هذه العملية سكان تيمور الشرقية، وأصحاب الالتماسات، والممثلون الحكوميون. وفي هذه المرحلة التي ينبغي أن تنتهي بالاستقلال ينبغي للمجتمع الدولي أن يساهم في ضمان نجاح المرحلة الانتقالية. والبرتغال من ناحيتها سوف تواصل تأييد جهود تيمور الشرقية من أجل إقامة حكومتها الخاصة كما ستؤيد عمل الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية.

٢٦ - بناء على دعوة الرئيس، جلس السيد شاينير (الاتحاد الدولي من أجل تيمور الشرقية) إلى مائدة أصحاب الالتماسات.

٢٧ - السيد شاينير (الاتحاد الدولي من أجل تيمور الشرقية) قال: إن الاتحاد أرسل السنة الماضية بعثة دولية اعتمدتها بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لكي تتابع العملية الانتخابية. وقد تم وضع مراقبون عن الاتحاد يوم التصويت في كل دائرة انتخابية، وعليه فإنهم راقبوا ١٣٥٠٠٠ مجموعته ٢٠٠٠ مكتب اقتراع. وكان يمكن تجنب العنف الذي نشب بعد إعلان النتائج المؤيدة للاستقلال لو لم تتجاهل الأمم المتحدة تحذير الاتحاد ومخاوف التيموريين الشرقيين فيما يتعلق بالخطر الذي قد ينشأ من جراء تكليف الجيش الإندونيسي بمهمة المحافظة على الأمن، علماً بأن هذا الجيش عامل السكان خلال ٢٥ سنة معاملة سيئة. وعلى الرغم من أن الاتحاد طلب من اللجنة الرابعة للجمعية العامة في عام ١٩٩٩ أن تحرص الأمم المتحدة على ألا ترتكب نفس الخطأ المتمثل في عدم الإنصات إلى التيموريين الشرقيين، يبدو أن

الميليشيات لم يحاكموا فإنهم سيستمرون في ارتكاب الجرائم ضد التيموريين الشرقيين الموجودين في تيمور الغربية، وطالما لن يتم إقامة عملية قانونية شفافة وفعالة لن تحدث المصالحة الشاملة بين التيموريين الشرقيين الذين أيدوا الانضمام إلى إندونيسيا وبين الذين صوتوا من أجل الاستقلال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض عناصر الجيش الإندونيسي يتصرفون تجاه سكان أتشيه وبابوا ومالوكو كما لو أنهم من التيموريين الشرقيين. وفي مثل هذه الظروف، ستساعد صرامة المجتمع الدولي حكومة إندونيسيا على فرض سيطرتها عليهم.

٣٢ - ومضى يقول إن الأمم المتحدة ولا سيما الدول الأعضاء في مجلس الأمن مسؤولة أيضا - بالتواطؤ أو بالإهمال حتى السنة الماضية - عن الجرائم المرتكبة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٩ في تيمور الشرقية. ويناشد الاتحاد حكومات جميع الدول دعم إقامة محكمة دولية وتقديم الأموال إلى تيمور الشرقية على سبيل التعويض لكي يتمكن أهل هذا البلد من أن يعودوا إلى حياة طبيعية بعد ٢٤ سنة من الاحتلال الوحشي أدى إلى أسبوعين من التدمير المنهجي.

٣٣ - ومناسبة الاحتفال باستقلال الولايات المتحدة، نظم التيموريون الشرقيون مظاهرة سلمية أمام بعثة الولايات المتحدة في ديلي. وطالب المتظاهرون بتقييم الوقائع التاريخية بصورة موضوعية وطلبوا من واشنطن أن تعتذر للشعب التيموري على تواطؤ الولايات المتحدة مما سبب الوفاة والمعاناة والدمار نتيجة الغزو والاحتلال الإندونيسيين. ويشترك الاتحاد في توجيه هذا الطلب الذي تجعله يشمل القوى الكبرى الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تتخذ حتى السنة الماضية التدابير اللازمة لكي يستطيع شعب تيمور الشرقية أن يقرر مصيره السياسي. ويعرب الاتحاد عن شكره إلى اللجنة الخاصة للإجراءات التي اتخذتها على مدى السنوات لحل مشكلة تيمور الشرقية، وربما يكون هذا

٣٠ - وأشار المتحدث في معرض حديثه عن مشكلة اللاجئين إلى أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من التيموريين الشرقيين يعيشون تحت رحمة الميليشيات المؤيدة لاستمرار الوضع الراهن المتمثل في الاحتلال الإندونيسي، وذلك في مخيمات في تيمور الشرقية حيث أرغمتها قوات الغزو الأجنبي على البقاء فيها. إن الحجة التي تقول إن المشكلة داخلية لا أساس لها لأن سكان تيمور الشرقية لا يمكن اعتبارهم مواطنين إندونيسيين بموجب القانون الدولي. وتساعد الأمم المتحدة على الاستمرار في خطأ آخر بقبولها أن إندونيسيا تمارس سيادتها على شعب استعبده في إقليم احتلته بصورة غير قانونية لمدة ٢٤ سنة. ومهما كانت لبقة البيانات التي أدلى بها بقوة الأسبوع الماضي في مجلس الأمن السفير هولبروك والسيد فييرا دي ميلو وغيرهما من المسؤولين إلا أن الكلام غير كاف. فيتعين على المجتمع الدولي والحكومة الإندونيسية أن يتخذا تدابير حاسمة تسمح بعودة أغلبية التيموريين الشرقيين إلى بلدهم الأصلي إذا كانت هذه هي رغبتهم.

٣١ - إن حل مشكلة اللاجئين ستكون أسهل إذا تم تقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة إلى العدالة. فقد قدم الاتحاد ومنظمات أخرى رسالة إلى الأمين العام يطلبون فيها منه أن يوصي مجلس الأمن بإنشاء محكمة دولية لتيمور الشرقية، لأنهم يعتقدون أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها استدراك الانتهاكات الخطيرة لحقوق التيموريين الأساسية والاستهزاء الكامل بحقوق الإنسان الدولية. فلم تحاكم إندونيسيا المسؤولين عن هذه الجرائم ولم تنفذ توصيات مجلس الأمن القاضي بإقامة عملية قانونية سريعة وشاملة وفعالة وشفافة وفقا للمعايير الدولية للعدل وضمان الإجراءات. ويناشد الاتحاد اللجنة الخاصة والجمعية العامة والمجتمع الدولي بأسره دعم المحكمة الدولية، ذلك أنه وما دام أفراد الجيش والمسؤولون المدنيون الإندونيسيون ورؤساء

- ٣٩ - ويريد المعهد أن يوضع في الاعتبار بشكل خاص وضع المرأة في تيمور الشرقية من أجل تعويضها عن القمع الذي عانت منه خلال الفترة الاستعمارية، وعن التمييز القائم على الجنس الذي وقعت ضحيته داخل المجتمع. فعندما تم اللجوء إلى العنف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ساهمت النساء في المحافظة على الترابط الاجتماعي وقمن بتنظيم الحياة الاجتماعية، وشهدن بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان.
- ٤٠ - وأثناء مؤتمر المرأة الأول المنعقد في تيمور الشرقية في الفترة من ١٤ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وضعت حوالي ٧٠٠ امرأة برنامج عمل مستوحى جزئياً من مناهج عمل بيجين من أجل تعزيز مساواة أكبر بين الجنسين. وتأكيداً على المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، طلبن انضمام تيمور الشرقية إلى هذه الصكوك عندما تحصل على استقلالها.
- ٤١ - وقال إن النساء في تيمور الشرقية يأملن أن تقوم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية والحكومة عندما يتم تشكيلها بعد الفترة الانتقالية بتخصيص موارد كافية للنهوض بالمرأة. وقد طلبن أيضاً بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب وأن يحمي التشريع الجديد النساء اللاتي ينددن بالاعتصاب وبالجرائم الجنسية الأخرى.
- ٤٢ - والمرأة، بصورة عامة، قلقة بسبب ثقافة العنف السائدة في تيمور الشرقية، والمرتبطة بعدم وجود حماية داخل الأسرة. فعلى الحكومة والمجتمع أن يدعموا ويساعدوا معاً الفئات المستضعفة مثل الأرامل واليتامى والمعوقين والأشخاص الذي عانوا من أعمال العنف، والمسنين.
- ٤٣ - وفي برنامج العمل، تدعو المرأة إلى وجود مجتمع ديمقراطي، ومستقل، ومنصف، لديه مؤسسات تمثل الشعب وتستمتع إلى صوت الشعب، ولديه دستور يحمي حقوقه في الاجتماع هو آخر اجتماع يتم فيه الاستماع إلى الالتماسات، ويشكل هذا الاجتماع الأمل في أن تستخدم اللجنة الخاصة نفوذها لحل المشاكل التي تم إثارتها.
- ٣٤ - وقد تكون المرحلة الانتقالية الحالية مناسبة للأمم المتحدة لكي تعوّض عن فشل عملها لعدة عقود في تيمور الشرقية. غير أنه بسبب عدم توفر الوعي وعدم توفر الرغبة الأكيدة في تعزيز الديمقراطية والشفافية والإحساس بالمسؤولية، يبدو أنها لا تعزز اغتنام هذه الفرصة.
- ٣٥ - انسحب السيد شاينير.
- ٣٦ - بناء على دعوة الرئيس، جلس الأخ هاردينغ (المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية) إلى مائدة أصحاب الالتماسات.
- ٣٧ - الأخ هاردينغ (المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية): قال بعد إشارته إلى تطور الأحداث في تيمور الشرقية منذ دراسة المسألة السنة الماضية (التصويت تأييداً لتقرير المصير، وإشراف الأمم المتحدة على المرحلة الانتقالية نحو الاستقلال، والعنف الذي ارتكبه بعض العناصر المؤيدة للانضمام) وتنهته التيموريين الشرقيين على الشجاعة والعزيمة التي أظهرتها طيلة فترة الـ ٢٤ سنة التي أدت إلى الانتخابات الشعبية، والأطراف في النزاع لاستعدادها للتفاوض، إنه من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه لتيمور الشرقية بسبب الصعوبات التي لا بد أن تطرأ أثناء المرحلة الأخيرة التي بدأت.
- ٣٨ - وأضاف أنه أثناء اجتماع المانحين المنعقد في ليشبون، طلب التيموريون الشرقيون والمنظمات غير الحكومية أن تدعم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية استراتيجية مترابطة للمساعدة الإنمائية يشارك فيها الشعب التيموري ويمكن أن تجعل المرحلة الانتقالية تمر بدون مشاكل.

الشرقية. وإن مستعمرات المنفيين (١٥) في المائة من سكان تيمور الشرقية) يمكن أن تشكل عاملاً يزعزع الاستقرار على المدين المتوسط والطويل، وعليه ينبغي معالجة هذه المسألة على سبيل الاستعجال. فيتعين على المجتمع الدولي أن يستمر في التأكيد على ضرورة نزع سلاح الميليشيات وانسحابهم من المخيمات. ومن أجل تجنب محاولات زعزعة الاستقرار على يد الميليشيات والجيش الإندونيسي، ينبغي تعزيز المؤسسات المدنية والديمقراطية في إندونيسيا. وينبغي أن يساعد المجتمع الدولي هذه المؤسسات لا القوات المسلحة، كما كان الوضع أيام حكم سوهارتو. ومما لا غنى عنه أن يتم تقديم المسؤولين عن سوء معاملة التيموريين الشرقيين إلى العدالة، وهذا أمر ضروري إذا أريد إحداث تغيير في إندونيسيا وتحقيق استقرار المنطقة.

٤٩ - ومن المؤسف أن المساعدة المالية التي وعد بها المجتمع الدولي، وقدرها ٥٢٢ مليون دولار لم تُقدم بعد وهذا من شأنه أن يعرقل عمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية واستقرار تيمور الشرقية حيث ٨٠ في المائة من السكان يعانون من البطالة.

٥٠ - ويتعين على أرباب العمل السابقين أن يعترفوا بالحقوق الشرعية التي اكتسبها التيموريون الشرقيون في التقاعد وغير ذلك من الاستحقاقات سواء كان هؤلاء يعيشون في إندونيسيا أو لا. ولكن نظراً للصعوبات التي تواجهها إندونيسيا في الوقت الراهن، يتعين على المجتمع الدولي أن يهتم بهذا الموضوع وأن يقدم اقتراحات خلال مهلة معقولة. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يعاد إلى الشعب التيموري تراثه (المحفوظات، والأشياء التي لها أهمية تاريخية أو ثقافية وغير ذلك)، إذ إن هذا التراث الذي نقله الجيش الإندونيسي عنصر هام يحدد هوية البلد.

٥١ - انسحب السيد فيتزجيرالد.

إطار يقوم بتعزيز الثقافة الذاتية حيث يشارك الجميع على قدم المساواة في بناء مجتمع عادل.

٤٤ - ويناشد المعهد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والمجلس الوطني للمقاومة وغيرهما من الهيئات السياسية في تيمور الشرقية لكي تعتمد منظورا جنسانيا، ولكي تستمع إلى نساء تيمور الشرقية، ولكي تساعدن على الحصول على الموارد المالية، ولكي تلبى مطالبهن بمرونة.

٤٥ - انسحب الأخ هاردينغ.

٤٦ - وبناء على دعوة الرئيس، جلس السيد فريتزجيرالد (اللجنة المعنية بحقوق شعب موبير) إلى مائدة أصحاب الالتماسات.

٤٧ - السيد فريتزجيرالد (اللجنة المعنية بحقوق شعب موبير): قال إنه يرى أنه خلال المرحلة الانتقالية يتعين على الأمم المتحدة أن تخلق الحد الأدنى من الظروف المناسبة لكي يستطيع التيموريون أن يسيروا نحو إنشاء أمة قادرة على البقاء. ويجب على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تحرص على أن تقوم بعملياتها بمرونة وضمن المهلة الزمنية المحددة، وفقاً لاحتياجات وأمان السكان. وبينما يتوجه التيموريون نحو الاستقلال تعترضهم عقبات هائلة ويجب أن يعتمدوا على مساعدة المجتمع الدولي لكي يتغلبوا عليها. وأبرز هذه المشاكل هو انتقال قطاعات كبيرة من السكان والأضرار المالية الهائلة.

٤٨ - وتم نقل عدد يتراوح بين ٢٥٠.٠٠٠ و ٢٨٠.٠٠٠ شخص، أي ثلث السكان وتم وضعهم في مخيمات في إندونيسيا. وعلى الرغم من أن ١٦٠ ١٦٥ منهم عادوا إلى تيمور الشرقية ما زال ٩٠.٠٠٠ إلى ١٢٠.٠٠٠ منهم يعيشون في ظروف لاإنسانية في تيمور الغربية، تراقبهم ميليشيات منحازة إلى إندونيسيا. وكان جزء لا بأس به من الذين تم نقلهم يعملون في إدارة الدولة الإندونيسية في تيمور

٥٥ - إن إحدى أخطر المشاكل تعود إلى أن المعونة الدولية الموعودة لم تتحقق. ففي مؤتمر المانحين المنعقد في طوكيو، تعهد المجتمع الدولي بتقديم ٥٢٣ مليون دولار لم يتم صرفها بعد. وبالإضافة إلى ذلك، ليس لدى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها وتحتاج إلى ميزانية واقعية لإتمام مهمتها الصعبة المتعلقة بتعمير بلد من الصفر. يجب على الأمم المتحدة أن تطالب بتعويض اقتصادي لأعمال التدمير المرتكبة في تيمور الشرقية ودعم الاقتراح المتمثل في أن تقوم المرحلة الانتقالية بإشراك أكبر عدد من التيموريين في التقدم الاقتصادي والتعمير وتلبية احتياجات القوات المسلحة لجهة التحرير الوطني. يجب على الأمم المتحدة أن تحرص على أن يتم إلغاء كل المعاهدات التي وقعتها إندونيسيا، مثل المعاهدة التي وقعتها مع أستراليا، ذلك أن هذه المعاهدات تمس السلامة الوطنية والموارد الطبيعية لتيمور الشرقية، وإعادة التفاوض عليها مع الممثلين الشرعيين التيموريين.

٥٦ - وختاماً، يتمثل واجب المجتمع الدولي والحكومات والمنظمات غير الإقليمية في ألا تطالب إندونيسيا فحسب بل الدول الأعضاء الأخرى أيضاً بأن تحرص على القيام بعملية إنهاء الاستعمار في تيمور واستقلالها، ذلك أن تقرير المصير الشعوب هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة.

٥٧ - انسحبت السيدة راموس.

٥٨ - بناء على دعوة الرئيس، جلس السيد ميكل (تحالف آسيا والمحيط الهادئ من أجل تيمور الشرقية) إلى مائدة أصحاب الالتماسات.

٥٩ - السيد ميكل (تحالف آسيا والمحيط الهادئ من أجل تيمور الشرقية): أعرب عن أسفه لأنه على الرغم من استقلال تيمور الشرقية بالاسم ما زالت هناك مسائل عاجلة تحتاج إلى حل. فهناك حوالي ١٢٠.٠٠٠ لاجئ في كل

٥٢ - بناء على دعوة الرئيس، جلست السيدة راموس (برنامج الحقوقيين الدوليين من أجل تيمور الشرقية) إلى مائدة أصحاب الالتماسات.

٥٣ - السيدة راموس (برنامج الحقوقيين الدوليين من أجل تيمور الشرقية) ترى أن اللجنة الخاصة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة مثل الجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان ومجلس الأمن يجب أن تواصل متابعتها لمسألة تيمور الشرقية وكان يمكن للأمم المتحدة أن تتجنب الأحداث المؤسفة التي وقعت بعد الانتخابات. ولا يتبناها أي شك في أن إندونيسيا كانت تستطيع أن تضبط الميليشيات والحفاظة على الأمن وسلامة السكان الجسدية.

٥٤ - وأضافت أن السلام والمصالحة غير ممكنين إلا إذا تم توخي العدل، وإذا تم وضع حد للإفلات من العقاب واحترام حق تقرير المصير والمساواة بين الشعوب. فتنحصر إندونيسيا مسؤولية تقديم كل المسؤولين عن ارتكاب المذابح وأعمال القمع التي سببت وفاة ٢٠٠.٠٠٠ شخص من السكان الذين يبلغ عددهم ٨٠٠.٠٠٠ نسمة إلى العدالة. ومما يثير القلق أنه لم يتم تنظيم محاكمات نزيهة وبدلاً من إدانة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان تم الإعفاء عنهم. والأمر يتوقف على الجمعية العامة لكن تحليل الوضع في تيمور الشرقية ودراسة إمكانية إنشاء محكمة دولية. ومن أجل بدء عملية المصالحة، يجب على الأمم المتحدة أن تطالب إندونيسيا بأن تعيد اللاجئين التيموريين الموجودين في مخيمات تيمور الغربية فوراً إلى وطنهم وبالاتصال بالأشخاص المشردين الموجودين في أراضي إندونيسيا، وبالتوزيع الحر للمساعدة الإنسانية في المخيمات. ومن ناحية أخرى، يجب على الأمم المتحدة أن تثبت أنها تدافع عن حق تقرير المصير والاستقلال غير القابل للتصرف وفقاً للقرار ١٥١٤ (د-١٥) ومنح وفد تيمور الشرقية مركز مراقب خلال فترة التعمير.

٦٣ - ويجب إعطاء الأولوية إلى احتياجات النساء والأطفال. وتستطيع الأمم المتحدة أن تلعب دوراً حاسماً في مكافحة التمييز ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تهتم على سبيل الاستعجال بآلاف اليتامى التيموريين وبالأطفال المتأثرين بصدمات نفسية.

٦٤ - كما يجب على الأمم المتحدة أن تضع برامج وآليات قادرة على البقاء من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها.

٦٥ - ويجب على الأمم المتحدة ألا تفوت الفرصة المتاحة لها لكي تعمل على أن تحتل تيمور الشرقية المزلّة التي تعود إليها في المجتمع الدولي، ويجب أن تعمل على تعزيز الديمقراطية والتعددية والسماح للسكان بأن يتحكموا في مصيرهم.

٦٦ - انسحب السيد ميكلا.

٥٦ - وبناء على دعوة الرئيس، جلس السيد أنانثان (المتطوعون من أجل التضامن الدولي) إلى مائدة أصحاب الالتماسات.

٦٨ - السيد أنانثان (المتطوعون من أجل التضامن الدولي): قال إن تيمور الشرقية تحررت مؤخراً من النظام الإندونيسي الوحشي، الذي ارتكب وهو تحت الرئيس سوهارتو خلال ٢٠ سنة، فظائع هائلة. كما كشف التاريخ أن حكومة الولايات المتحدة مسؤولة أيضاً عن الجرائم المرتكبة ضد شعب تيمور الشرقية. ففي عام ١٩٧٥، قام هنري كيسنجر، الحائز على جائزة نوبل للسلام ووزير خارجية الولايات المتحدة تحت رئاسة جيرالد فورد، ببيع الأسلحة التي استخدمت في قتل أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ شخص خلال السنوات الـ ٢٤. واستمرت الفظائع خلال رئاسة رونالد ريغان وبيبل كلينتون حتى عام ١٩٩٩. وقد سمح هذا الدعم العسكري والمالي المستمر بالقضاء على ثلث سكان تيمور الشرقية.

إندونيسيا لا يعرف عنهم شيء. ولن يستطيع شعب تيمور الشرقية أن ينعم بسلام دائم إذا ظل ١٥ في المائة من سكانه قابعين في مخيمات في إندونيسيا. فيجب إعطاء فرصة العودة للاجئين بحرية وبدون خوف. ويتعين على الأمم المتحدة أن تستخدم كل الوسائل التي تحت تصرفها لتحقيق هذه الغاية.

٦٠ - وعلى الأمم المتحدة أن تحرص أيضاً على تقديم المسؤولين عن أعمال العنف المرتكبة في تيمور الشرقية خلال السنوات الـ ٢٤ الماضية من الاحتلال غير الشرعي وخلال الاستفتاء وبعده إلى العدالة. فينبغي إنشاء محكمة دولية لتكون بمثابة إنذار لجميع الطغاة ولكي تلتئم جراح التيموريين.

٦١ - أما فيما يتعلق بمشاركة التيموريين في الحكومة الانتقالية الحالية فيرحب التحالف بالتدابير التي اتخذتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من أجل تعجيل عملية تسليم المراكز الإدارية للتيموريين. فهذا قرار إيجابي يمكن أن يعزز مشاركة النساء وغيرهن من الأطراف المعنية. ومن بين المسائل التي يتعين دراستها، تحقيق اللامركزية، ومشاركة المرأة والزعماء السياسيين مثل شانانا غوزماو وخوزيه راموس هورتا.

٦٢ - ومن ناحية أخرى، يجب على الأمم المتحدة تضافراً أو تعاوناً مع التيموريين أن تعالج مسألة الاقتصاد المزدوج الذي يتقاضى الأجانب بموجبه مرتبات مرتفعة ويعيشون حياة بذخ بينما يعاني السكان المحليون من الفقر والتهميش. وفي هذا الصدد، يجب تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتلبية احتياجات سكان المناطق الريفية. ويجب أن تستمر المساعدة الإنسانية كما يجب تقديم إعانات مالية بدلاً من القروض لكي لا يقع هذا البلد الجديد في الديون. ويجب أن تعتمد المعونة المقدمة من أجل التنمية على مبادئ الدفاع عن حقوق الإنسان، والعدالة، وتعزيز السلام والمصالحة.

وتحديد حد أدنى للأجور من أجل تحسين مستوى المعيشة؛ ووضع نظام للمرتبات القصوى للتغلب على جشع بعض أصحاب الشركات؛ ووضع برامج تعليمية وصحية مجانية لجميع المواطنين.

٧٣ - وتطلب منظمة المتطوعين من أجل التضامن الدولي من الأمم المتحدة عندما قررت مساعدة تيمور الشرقية أن تحرص على أن تخضع هذه المعونة للمبادئ الإنسانية وألا تستسلم لنفوذ القوى الكبرى التي تتلاعب وتستغل البلدان الضعيفة لكي تستفيد منها ماليا. ويجب أن يهدف تعمير وتنمية تيمور الشرقية إلى تلبية احتياجات شعب هذه الأمة الحديثة العهد التي اختارت اتباع نظام ديمقراطي. وتطلب المنظمة أيضا نقل الإدارة المدنية والسياسية للبلد بأسرع وقت ممكن إلى شعب تيمور الشرقية.

٧٤ - انسحب السيد أنانثان.

٧٥ - بناء على دعوة الرئيس، جلس السيد مينسون (اللجنة السويدية لتيمور الشرقية) إلى مائدة أصحاب الالتماسات.

٧٦ - السيد مينسون (اللجنة السويدية لتيمور الشرقية): رحب بالدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية. وليس من المتوقع أن ينسى الناس بسرعة ما خلفه الاحتلال الإندونيسي الوحشي وما ترتب على أعمال العنف التي تلت الانتخابات الشعبية في عام ١٩٩٩. ولذلك، ينبغي دعم وحدة الأمة الجديدة. ويجب أولا كشف الفظائع المرتكبة في عام ١٩٩٩ (بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٨ وحتى ما بعدهما). كما ينبغي الحرص على إعادة حوالي ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ ما زالوا في تيمور الغربية إلى وطنهم في تيمور الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، إن إنشاء محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين عن القمع الذي حدث في عام ١٩٩٩ من شأنه أن يساعد العملية الديمقراطية في

٦٩ - ومع ذلك، أظهر التيموريون على مدى السنوات التي رزحوا فيها تحت سيطرة قوى أجنبية أن لديهم ثقافتهم وهويتهم الخاصة بهم، ونظاما اجتماعيا مستقرا قائما على المجتمعات المحلية وعلى تقليد مترابط سمح لهم بالمحافظة على ممارساتهم الاجتماعية وثقافتهم الذاتية.

٧٠ - إن الكفاح من أجل التحرر من النظام الإندونيسي القمعي أدى في نهاية المطاف إلى عقد استفتاء في آب/أغسطس ١٩٩٩ اشترك فيه ٩٨ في المائة من السكان. وبموجب هذا الاستفتاء، أصبحت تيمور الشرقية اليوم أمة حرة رغم استمرار الصعوبات والظلم الاجتماعي والاقتصادي. وما زال أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الذين هربوا إلى تيمور الغربية في عام ١٩٩٩ ينتظرون العودة إلى مسقط رأسهم.

٧١ - وعلى الرغم من مساعدة الأمم المتحدة المالية، تعاني تيمور الشرقية من معدل أمية يبلغ ٩٠ في المائة، ومن مستوى عال من البطالة، ومن مشاكل عامة في المجال الصحي. ويجب أن يشارك السكان المحليون الذين يحتاجون إلى الموارد لتعمير المجتمع مشاركة كاملة في إعداد وتنفيذ البرامج ذات الصلة.

٧٢ - ومن ناحية أخرى، يجب على المجتمع الدولي أن يفهم تاريخ الاستعمار في تيمور الشرقية لكي يستطيع أن يتخلص من الظلم الذي ارتكبه الشركات المتعددة الجنسيات. ولكل هذه الأسباب وجه المتحدث نداء إلى الأمم المتحدة لكي تقدم معونة أكبر من أجل تعزيز النمو الاجتماعي الاقتصادي وتنمية تيمور الشرقية، وحماية أرضها من الغزوات والهجمات من البلدان المجاورة، والمحافظة على السلامة الداخلية اللازمة لكي يتمكن الشعب من العيش في سلام. ويجب أن تهدف مساعدة الأمم المتحدة إلى تحقيق الأهداف التالية: الاعتراف بحقوق العمال؛ واستعادة كرامة المواطنين؛

يدعم عملية تعمير البلد. وبينما يتم، في المنتديات الدولية، تحليل الآثار غير المواتية للعولمة، يمكن استخدام تجربة تيمور الشرقية نموذجاً للعمل من أجل دعم الشعوب المهددة. ويجب على المجتمع الدولي أن يخلق نماذج فعالة للتنمية المشتركة والمتضامنة. وفي هذا الصدد، تبين أن الأمم المتحدة أصبحت إحدى ركائز التنمية ويمكن أن يكون لنشاطها في تيمور الشرقية عواقب حاسمة على صورة المنظمة في العالم.

٨٢ - وتطلب عملية المرحلة الانتقالية عملياً اتخاذ سلسلة من التدابير، مثل تدريب وإعداد القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور الشرقية لكي تصبح قوة وطنية حديثة وتنفيذية، تندمج في مرحلة أولى في قوات الشرطة والعسكرية المنتشرة في الإقليم. وتطلب العملية كذلك احترام الوعود السخية بتقديم المعونة المالية من أجل بدء تعمير البلد وخلق سوق عمل ويد عاملة؛ والبحث عن حل للمشاكل الناشئة عن تنفيذ مشاريع البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، مما يتطلب تقديم موارد بشكل مطرد من جانب البلدان المانحة، ويحتم متابعة اجتماع مجموعة الـ ٧ في أوكيناوا عن كذب على أمل الاستفادة من النجاح النسبي لاجتماع البلدان المانحة المنعقد في ليشبونة؛ والمشاركة المقبلة للتيموريين في إدارة بلدهم وإيجاد الظروف الملائمة لتحقيق تقرير مصيرهم الكامل بغية تحمل مسؤولية الحكم على وجه السرعة وبشكل فعال؛ ووضع حد للصعوبات التقنية وعدم إلمام التيموريين بالمعرفة من خلال اتخاذ تدابير تشجعهم على الاستثمار في منتجاتهم وفي المجالات التي تتيح لهم آفاقاً اقتصادية أفضل. ومن ناحية أخرى، نظراً لأن الزعماء التيموريين أكدوا اختيارهم بأن تكون اللغة البرتغالية هي اللغة الرسمية في تيمور الشرقية يستحسن أن تعين الأمم المتحدة موظفين إداريين وتقنيين يلمون بهذه اللغة.

٨٣ - وفي مجال آخر، ينبغي حل مشكلة اللاجئين التيموريين بدون تأخير لأنهم يعيشون في ظروف غير

البلد. وإن اعتراف المجتمع الدولي بهذه المحكمة من شأنه أن يضمن نزاهة القضاة.

٧٧ - وقد عرضت على تيمور الشرقية حكومة السويد، التي أدانت الفظائع المرتكبة في عام ١٩٩٩ وشجعت على تمديد الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على شراء إندونيسيا الأسلحة، معونة عاجلة للتنمية بعد استفتاء عام ١٩٩٩. ويجب على المجتمع الدولي بدوره أن يدعم عملية بناء الأمة الجديدة في تيمور الشرقية.

٧٨ - انسحب السيد مينسون.

٧٩ - بناء على دعوة الرئيس، جلس السيد كاستافيرا (الحزب الاشتراكي البرتغالي) إلى مائدة أصحاب الالتماسات.

٨٠ - السيد كاستافيرا (الحزب الاشتراكي البرتغالي): أعلن أن تيمور الشرقية على ما يبدو إقليم حر قطع نصف الطريق نحو تقرير المصير التام، لأنه لا يزال يعاني من ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ويعتمد انتعاش تيمور الشرقية على الضمانات التي ستعطى من أجل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ولتنفيذ التعهدات المقدمة بعد الاعتراف باستقلال واحترام هذه الأمة.

٨١ - وبعد مرور ٢٥ سنة على الدمار الإنساني والثقافي، يتطلب استقلال تيمور الشرقية الذي تم على حساب حياة ٣٠٠.٠٠٠ شخص وخسائر فادحة في مجال السكن والهياكل الأساسية للخدمات العامة أن توضع في الاعتبار ما تكلفه القدرة على البقاء. ولا تقع مسؤولية تعمير تيمور الشرقية على التيموريين وحدهم، بل أيضاً على المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وعلى التيموريين بدورهم أن يثبتوا تمسكهم بقضية الحرية، على نحو يتجاوز الكفاح السياسي، مما سيتطلب تحقيق الوحدة الوطنية في مشروع اقتصادي واجتماعي. وستتاح الفرصة كذلك للمجتمع الدولي لكي

٨٨ - على الرغم من أن العلاقات بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والتموريين قد تحسنت تحسناً طفيفاً، يجب على الحكام والمحكومين أن يتفقوا على هدف مشترك. فتدهور الظروف الاجتماعية يعود جزئياً إلى استبعاد السكان، وتفاقم الوضع بسبب عدم وجود فرص عمل وسبل الرزق. وإن القوات المسلحة للجهة التحرير الوطني التي لعبت دوراً حاسماً في عملية تحقيق مصير شعب تيمور الشرقية تستحق أن تعامل معاملة خاصة ويجب أن تشكل نواة القوات المسلحة للدولة الجديدة. كما يجب بدء هذه العملية على الفور.

٨٩ - وقالت المتحدثة إنها تأمل أن المجتمع الدولي الذي كان له رد فعل سريع في عام ١٩٩٩ سوف يواصل الاهتمام بوضع تيمور الشرقية ويتابع عن قرب الأحداث. وقامت بتوجيه نداء إلى الأمم المتحدة والأمين العام لكي لا يسمح لقوات أجنبية بالتدخل في عملية توحيد البلد الذي يجب أن يتم وفقاً للمشروع الذي وضعه مؤسسو هذه الأمة الجديدة.

٩٠ - انسحبت السيدة كاستانيرا.

٩١ - بناء على دعوة الرئيس، جلس السيد أناكوريثا كورييرا (حزب البرتغال الشعبي) إلى مائدة أصحاب الالتماسات.

٩٢ - السيد أناكوريثا كورييرا (حزب البرتغال الشعبي): أعرب عن امتنانه للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وأوضح أن اللجنة البرلمانية المعنية بمتابعة الوضع في تيمور الشرقية التي يترأسها زارت الإقليم من أجل التأكد على أرض الواقع من تطور الحالة، والإعراب للتموريين عن تضامن الشعب البرتغالي، وإنشاء علاقات مع البرلمانيين والهيئات الوطنية والدولية المعنية بالمسألة.

إنسانية. وإن وقف المساعدة الإنسانية وتأجيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم من شأنه أن يشجع الجهات المعارضة للاستقلال. فيجب على الأمم المتحدة أن تتعاون في جهودها مع المنظمات غير الحكومية وحكومة إندونيسيا من أجل إرساء أسس عودة هؤلاء اللاجئين واندماجهم الاجتماعي والاقتصادي على الفور. كما أن هذه العودة يجب أن تستند إلى قبول بعض المبادئ الأساسية: يتعين على كل اللاجئين أن يعترفوا بأن تيمور الشرقية أمة مستقلة؛ ويجب تقديم كل الذين ارتكبوا جرائم إلى العدالة من أجل تعزيز الشرعية؛ ويجب أن يقدموا بعد عقد الاستفتاء اعتذارهم علنياً عن تعاونهم في تدمير الإقليم.

٨٤ - وإن البرتغال من ناحيتها اقتنعت بقضية تيمور الشرقية واعتبرت هذه الأمة مثالا للتمسك بالحرية.

٨٥ - انسحب السيد كاستانيرا.

٨٦ - - بناء على دعوة الرئيس، جلست السيدة كاراسكالو (حزب البرتغال الاشتراكي الديمقراطي) إلى مائدة أصحاب الالتماسات.

٨٧ - السيدة كاراسكالو (حزب البرتغال الاشتراكي الديمقراطي): قالت إنها بوصفها من أصل تيموري تتحمل مسؤولية إضافية عن الحديث عن مسألة تيمور الشرقية أمام اللجنة الخاصة وأشارت إلى أنه إذا أريد لعملية إنهاء الاستعمار أن تتم بصورة كاملة يجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعداً للمشاركة بشكل فعال في تحديد مصير هذه الأمة الجديدة. فعلى الرغم من كل الإشارات المشجعة يجب حل المشاكل الملحة مثل مشكلة العلاقة بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والتموريين، ومشكلة تدهور الظروف الاجتماعية، ووضع القوات المسلحة للجهة التحرير الوطني، وتحديد الملكية الخاصة.

الشرقية؛ وتحديد وتثبيت الحق في الملكية؛ وتنظيم إدارة العدل؛ وتحديد برامج فعالة بدون تأخير لمكافحة أمراض السل وحمى المستنقعات.

٩٥ - وقال إنه من الصعب باستمرار الانتقال من المعونة الإنسانية العاجلة إلى التعمير. وعليه فمن الأهمية بمكان أن تعي البلدان المانحة أن أي تأخير في تحويل الأموال الموعودة يمكن أن يعرض للخطر النتائج التي تم تحقيقها، وأن أساليب المعونة الدولية يجب أن تكون مرنة. وبما أنه ليس لتييمور الشرقية دخل كاف لتمويل تعميرها وتنميتها فإنها ستظل تعتمد لمدة طويلة على سخاء المانحين الخارجيين. فيجب على المجتمع الدولي أن يستجيب بسرعة ومرونة وسخاء من خلال مساعداته إلى أن تتمكن تيمور الشرقية من تحقيق اكتفائها الذاتي.

٩٦ - انسحب السيد كورييرا.

٩٧ - بناء على دعوة الرئيس، جلس السيد سواريس (حزب البرتغال الشيوعي) إلى مائدة أصحاب الالتماسات.

٩٨ - السيد سواريس (حزب البرتغال الشيوعي): أكد على أهمية العمل الذي تقوم به اللجنة الخاصة، لا سيما في الوقت الذي لم تكن فيه مسألة تيمور الشرقية واردة بين أولويات المجتمع الدولي. وأضاف أن هذا العمل لا يزال مهما اليوم وسيظل مهما في المستقبل القريب. فشعب تيمور الشرقية مصمم على تعمير بلده وتحقيق الاستقرار فيه. ومن أجل ذلك، عليه أن يطور نشاطه الاقتصادي وخلق اقتصاد حقيقي، مما سيتطلب توسيع نطاق المعونة الدولية. والواقع أن تيمور الشرقية عانت من دمار شامل وسيحتاج إعادة بناء كل شيء ولا يمكن أن يتم ذلك خلال خمس سنوات.

٩٩ - ولذلك يجب شحذ الجهود من أجل تعمير البلد وإعادة بناء مؤسساته وهياكله الأساسية. وإن التأخير في البحث عن حل لهذه المشاكل يعود إلى إدارة الأمم المتحدة

٩٣ - وقال إن الوفد اجتمع في ديلي وفي أماكن أخرى مع ممثلين من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ومن السكان، ومع الدبلوماسيين والعاملين البرتغاليين وغيرهم الموجودين في تيمور. ولاحظت البعثة أن التدمير المنهجي والعام لكل ما كان موجودا في الإقليم يثبت أن المسؤولين عن ذلك كانوا مقتنعين بأنهم يتصرفون على نحو سيجعلهم يفلتون من العقاب، وكان له عواقب نفسية وخيمة على السكان. وقد أدت القوة الشرائية المحدودة، وأسعار المواد المرتفعة، ومعدل البطالة العالية بصفة خاصة إلى تفاقم التوترات الاجتماعية، لدرجة أن النظام الأمني انطوى على ثغرات فاضحة، لا سيما عدم مراقبة الحدود البحرية، مما يجعل المرء يتخوف من احتمال دخول الميليشيات المسلحة. ولا تسيطر إدارة الدولة دائما على الأحداث، وعلى كل حال ليس التيموريون ممثلين تمثيلا جيدا في الإدارة. أما فيما يتعلق بالمجلس الاستشاري الوطني، فإنه لا يتصرف أبدا تصرف البرلمانات. وقد تم تأجيل وضع نظام أساسي للقوات المسلحة لجبهة التحرير الوطني التي يفترض أن تكون نواة القوات المسلحة المقبلة لتيمور. وفي مثل هذه الظروف، فإن الكنيسة الكاثوليكية التي تعتبر الملاذ المعنوي للسكان عندما يعمرون بظروف صعبة لا تخفي قلقها إزاء مخاطر فشل المعونة الدولية.

٩٤ - وأضاف أن الوضع يتطور بسرعة ويجب مساعدة تيمور على اتخاذ عدد من التدابير العاجلة مثل تحديد مهلة لبقاء الأمم المتحدة في الإقليم، والإجراءات التي يتعين اتخاذها على سبيل الأولوية؛ ووضع النظام الأساسي بصورة عاجلة للقوات المسلحة لجبهة التحرير الوطني لكي لا تؤدي الظروف المادية والإنسانية المتفاقمة إلى تفكيك ترابطها؛ ووقف الدعم المقدم إلى الميليشيات وغزواتها المسلحة وتسريبها الأسلحة إلى تيمور الشرقية؛ وإنشاء ممرات آمنة لمقاطعة أو كوسي؛ وتسوية مشاكل اللاجئين في تيمور

الانتقالية في تيمور الشرقية ويثير القلق لا سيما أنه ليس هناك من شك في أن بعض هذه المشاكل يمكن حلها من خلال مشاركة أكبر للتيموريين في إدارة البلد. ومن المهم بصفة خاصة الحرص على أن يشارك التيموريون بشكل متزايد في تحديد المبادئ وفي التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبلدهم المقبل المستقل. فتقع على عاتق التيموريين بشكل حصري مسؤولية اتخاذ القرارات الرئيسية مثل القرارات المتعلقة بالعمل، واللغة الرسمية، والأمن أو القوات المسلحة، ولا يمكن ترك هذه الأمور للمعايير أو الأوضاع التي كانت مستتبّة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بوضع القوات المسلحة لجهة التحرير الوطني وتحديد نظامها الأساسي. كما ينبغي تحديد المعايير المنطبقة على الانتخابات القادمة وجدولها الزمني، بالإضافة إلى الأنشطة الاعتيادية للأحزاب السياسية. ويعتبر التيموريون أن مهمة بناء الدولة صعبة شأها في ذلك شأن المقاومة. وقد لعبت الأمم المتحدة دورا حاسما في إيجاد الوضع الحالي ولا يمكن أن تلعب دورا أقل في المستقبل.

١٠٣ - ويفترض من الأمم المتحدة أن تحضّر الإقليم للاستقلال. وهكذا على الرغم من بعض العوامل مثل الغطرسة وسوء الأداء الإداري، بدأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية عملية تهدف إلى إدارة الإقليم بالتعاون مع شعب تيمور الشرقية. ويؤمل أن اللجنة والدول الأعضاء ستتابع عن كثب عمل الأمم المتحدة وإذا اقتضى الأمر تنتقد الإشراف على تعمير تيمور الشرقية الذي تقوم به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وستفي شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية بالتزاماتها تجاه البلد وسوف تواصل الضغط على كونغرس وحكومة الولايات المتحدة لكي تلعب دورا إيجابيا في هذا الصدد.

١٠٤ - وأضاف أن تيمور الشرقية لن تصبح أمة إلا عندما يُسمح للاجئين بالعودة إلى ديارهم إذا كانت هذه هي رغبتهم. ووفقا لما لاحظته بعثة تقصى الحقائق التي نسقتها شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية في الربيع الماضي في مخيمات تيمور الشرقية، تعرّقت عملية التوطين بسبب مناخ التهريب الذي خلقته بعض عناصر من القوات المسلحة الإندونيسية والميليشيات التي تعترض على الاستقلال وبسبب المعلومات الخاطئة التي تنشرها فيما يتعلق بالظروف المعيشية السيئة في تيمور الشرقية والإساءات التي ارتكبتها القوات الدولية الموجودة في الإقليم. وبالإضافة إلى ذلك، تم إسناد أمن وحماية موظفي المنظمات الدولية التي تقدم المعونة إلى الشرطة والجيش الإندونيسي مما لا يسمح للاجئين بالإعراب عن رأيهم بصراحة. وإذا كان من الصحيح أن التوتر القائم بين بعض اللاجئين والسكان المحليين يمكن أن يدفع حكومة إندونيسيا إلى حل مشكلة اللاجئين، فإن مصالح بعض العناصر في قوات الأمن تحول دون ذلك. إن إعادة التوطين

الانتقالية في تيمور الشرقية ويثير القلق لا سيما أنه ليس هناك من شك في أن بعض هذه المشاكل يمكن حلها من خلال مشاركة أكبر للتيموريين في إدارة البلد. ومن المهم بصفة خاصة الحرص على أن يشارك التيموريون بشكل متزايد في تحديد المبادئ وفي التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبلدهم المقبل المستقل. فتقع على عاتق التيموريين بشكل حصري مسؤولية اتخاذ القرارات الرئيسية مثل القرارات المتعلقة بالعمل، واللغة الرسمية، والأمن أو القوات المسلحة، ولا يمكن ترك هذه الأمور للمعايير أو الأوضاع التي كانت مستتبّة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بوضع القوات المسلحة لجهة التحرير الوطني وتحديد نظامها الأساسي. كما ينبغي تحديد المعايير المنطبقة على الانتخابات القادمة وجدولها الزمني، بالإضافة إلى الأنشطة الاعتيادية للأحزاب السياسية. ويعتبر التيموريون أن مهمة بناء الدولة صعبة شأها في ذلك شأن المقاومة. وقد لعبت الأمم المتحدة دورا حاسما في إيجاد الوضع الحالي ولا يمكن أن تلعب دورا أقل في المستقبل.

١٠٠ - انسحب السيد سواريس.

١٠١ - بناء على دعوة الرئيس، جلس السيد ميلير (شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية) إلى مائدة أصحاب الالتماسات.

١٠٢ - السيد ميلير (شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية): أشار إلى أن منظّمته هي من بين المنظمات التي قدمت التماسات إلى اللجنة منذ عام ١٩٩٢ وأعربت عن ارتياحها لأن جهودها ساهمت في تشجيع الولايات المتحدة على تغيير سياسة تسليحها وتدريبها للجيش الإندونيسي واعتماد سياسة تقوم على دعم حقوق تيمور الشرقية. وترحب منظّمته أيضا بأن إندونيسيا أذنت بإجراء الانتخابات التي انعقدت في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ والتي نظمتها الأمم المتحدة واختارت الأغلبية الساحقة من

الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وسوف تسمح هذه القيود التي يمكن تمديدها، وغيرها من القوانين التي يمكن أن يسنها الكونغرس بتعزيز موقف السلطات الإندونيسية التي ترغب في وضع الجيش تحت السيطرة المدنية.

١٠٨ - قيل إن إصلاح القوات المسلحة ومحكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في تيمور الشرقية هي مسألة داخلية في إندونيسيا. وقد تبين أن الدعم الخارجي المقدم إلى الجيش الإندونيسي يقوي أسوأ ميوله. وعليه فإن دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقوات المسلحة الإندونيسية التي اعترضت بشدة خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية على حق التيموريين الشرقيين في تقرير مصيرهم سيكون له تأثير عكسي. ولن تكون إندونيسيا دولة ديمقراطية حقيقية إلا إذا احترمت الاتفاقات التي تفاوضت عليها مع تيمور شرقية مستقلة من أجل التشجيع على مصالح حقيقية بين شعبي المنطقة.

١٠٩ - وأخيراً، يناشد المتحدث للجنة الخاصة ألا تهمل المشاكل التي تعترض على استقلال الإقليم كما يناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم دعمه إلى تيمور الشرقية أثناء تحولها إلى دولة مستقلة بغية تأمين إقامة سلام دائم.

١١١ - الرئيس: أكد للموجودين أنه على الرغم من الانطباع المتمثل في أن اللجنة لم تقم بما هو منتظر منها، إلا أنها تدرك تماماً المشاكل القائمة وتحرص على حلها وفقاً لطرائق عملها.

١١٢ - السيد ثايب (إندونيسيا): قال ممارسة لحق الرد ورغبة منه في تصحيح بعض الأغلط المتعلقة بدور إندونيسيا في تيمور الشرقية وإطلاع اللجنة على الوضع الفعلي إنه يفضل أن يركز على المستقبل بدلاً من العودة إلى الحديث عن الماضي. فأوضح مثلاً أنه بعد نجاح الانتخابات الشعبية ورغم العقوبات التي لا تزال قائمة، احترمت إندونيسيا

لا يمكن تعجيله إلا إذا تم القبض على رؤساء الميليشيات وإذا تم وضع حد للسيطرة التي يمارسوها على المخيمات.

١٠٥ - على الرغم من أن الأمن قد تحسن في تيمور الشرقية، إلا أن الميليشيات لا تزال تتابع غزواتها في الإقليم. وإذا لم تتخذ خطوات ملموسة لإرغام هذه العناصر على مغادرة تيمور الشرقية وتقديمها للعدالة، يحتمل أن تعود هذه الميليشيات إلى هجماتها بعد سنتين أو ثلاث سنوات عندما تغادر قوات حفظ السلام. وإن أفضل طريقة لإيجاد الظروف المناسبة لعودة اللاجئين وضمان الأمن في تيمور الشرقية هي مواصلة ممارسة الضغط على الجيش الإندونيسي ومحكمة المسؤولين المزعومين عن العنف الذي وقع السنة الماضية.

١٠٦ - ونظراً لأن مسؤولية قمع الجرائم المرتكبة في تيمور الشرقية تقع على عاتق المجتمع الدولي. ووفقاً لرغبة التيموريين الشرقيين وتوصية اللجنة الدولية لتقصي حقائق هذه الجرائم، يتعين إنشاء محكمة دولية لا للتعرف على أعمال العنف المرتكبة قبل الانتخابات وبعدها فحسب بل أيضاً على أعمال العنف المرتكبة في الإقليم منذ عام ١٩٧٥. ومن خلال إدانة المسؤولين سوف يتم تحييد الجيش، وزعماء الميليشيات، والقادة الإندونيسيين التيموريين الأكثر رغبة في مواصلة تهديد تيمور الشرقية.

١٠٧ - إن مسألة تيمور الشرقية مهمة بالنسبة للولايات المتحدة التي كما أكد السفير هولبروك في مجلس الأمن تؤيد مطالب سكان الإقليم بتعجيل الانتقال إلى الاستقلال. وبالإضافة إلى مساهمة الحكومة المباشرة في تعمير البلد، فإنها قطعت في ٩ أيلول/سبتمبر الماضي صلاتها العسكرية مع إندونيسيا، وصوت الكونغرس بعد عدة شهور على قانون يخضع استعادة هذه العلاقات إلى بعض الشروط مثل عودة اللاجئين، ووجوب كشف جميع الجرائم المرتكبة في إندونيسيا وتيمور الشرقية، وتعاون إندونيسيا التام مع إدارة

ومن ناحية أخرى، لا تكفي الجهود الدائبة التي تبذلها المنظمات الإنسانية لتلبية احتياجات بعض اللاجئين. وتنتظر إندونيسيا من المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة اللازمة، لا سيما للاجئين، ويساهم في تسوية المشكلة على وجه السرعة.

١١٦ - وإن حكومة إندونيسيا، رغبة منها في إيجاد علاقات تعاون مزدهرة مع تيمور الشرقية لمصلحة الشعبين، قامت بإبرام اتفاقات بشأن الحدود، وبعض المسائل القانونية والقضائية، وموظفي تيمور الشرقية، والطلاب التيموريين الذين يجرون دراسات عليا في إندونيسيا. فتدرس حكومة إندونيسيا تقديم منح دراسية للطلاب الذين يرغبون في استئناف دراستهم في إندونيسيا. كما ستواصل التعاون في مبادرات أخرى مع زعماء تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

١١٧ - تعيد إندونيسيا تأكيد تعهداتها بالتعاون مع شعب تيمور الشرقية في المهمة الصعبة المتعلقة ببناء الأمة وتقديم دعمها الكامل لها لإرساء أسس مجتمع حر ومزدهر. وبدلاً من ترداد الأخبار الكاذبة عما فعلته إندونيسيا تجاه هذا البلد، يفضل تركيز الجهود على دعم ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أثناء الفترة الانتقالية، لمصلحة شعب تيمور الشرقية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٠

احتراماً دقيقاً التعهدات التي قدمتها في ٥ أيار/مايو وحرصت على التصرف وفقاً لنتائج الانتخابات التي تتنافى مع القوانين الدستورية السارية، وسهلت العمل الذي تقوم به إدارة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك قدمت دعماً لتضمن رفاهية التيموريين الشرقيين. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تعاني منها، قدمت معونة مالية إلى لاجئي نوسا تينغارا الشرقية.

١١٣ - فيما يتعلق بالأمن، أعرب المتحدث عن أسفه للحادث الذي جعل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يعلق نشاطه في ثلاثة مخيمات للاجئين، ولكنه أشار إلى أنه قد تم السيطرة على العنف بسرعة ولم يتضرر أي موظف من موظفي الأمم المتحدة. وفيما بعد، وبعد إبرام اتفاق حول اتخاذ تدابير أمنية مع حاكم نوسا تينغارا الشرقية وعدة زعماء للاجئين، استأنف المفوض السامي نشاطه في المخيمات.

١١٤ - وأضاف أن عودة ١٦٥ ٠٠٠ لاجئ منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى تيمور الشرقية تثبت أن الاتهامات التي تدعي أنه يتم منعهم من العودة لا أساس لها من الصحة. وهذا صحيح أيضاً بالنسبة لظروف المعيشة: اهتمت السلطات المركزية شأنها في ذلك شأن سلطات الإقليم، الذي يعتبر من أفقر الأقاليم في البلد، برفاهية اللاجئين. وفي شهر أيار/مايو، عندما حدثت الفيضانات التي اجتاحت جزءاً من الإقليم، تم إعلان حالة الطوارئ على الفور لتسهيل إرسال المعونة إلى المنكوبين بالتعاون من المنظمات الإنسانية.

١١٥ - وتذكر إندونيسيا تماماً تعقيد مشكلة اللاجئين. فمن ناحية، أحرّ القلق المفهوم بشأن المستقبل غير المعروف الذي ينتظرهم في تيمور الشرقية (نقص المواد الغذائية والخدمات الأساسية، وعدم وجود أماكن للعمل) عملية إعادة التوطين؛